June 2022
Vol 4 Issue 2

The political role of women in the Kuwaiti National Assembly

Dr. Kawthar Ghadban Eabdalhasan

Kawthar @yahoo.com

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000- 0003-4452-9929, DOI, PP 166-175.

Abstract: As a result of the transformations and developments that took place in the Arab Gulf countries, including Kuwait, since the second half of the twentieth century, especially after the discovery of oil and women's access to their rights in all areas of education and work, therefore, recent years have witnessed a noticeable development in the conditions of women in Kuwait, especially after Iraq's invasion of Kuwait. . Controversy has increased about the importance of their participation in the political process and granting them the right to vote. Therefore, this study aims to shed light on the participation of Kuwaiti women in the Kuwaiti National Assembly and the difficulties they faced from the Salafist group. This study attempted to clarify, through two sections, the establishment of the Kuwaiti National Assembly. The second is a historical trace of women's attempts and their ability to participate in nominations for the Council.

Keywords: The political role of women, Kuwaiti National Assembly.

دور المرأة السياسي في مجلس الأمة الكويتي

الملخص: نتيجة للتحولات والتطورات التي حصلت في دول الخليج العربي ومن ضمنها الكويت منذ النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد اكتشاف النفط وحصول المرأة على حقوقها في كافة المجالات من التعليم والعمل، لذلك شهدت الأعوام الأخيرة تطوراً ملحوظاً في أوضاع المرأة في الكويت خصوصاً بعد غزو العراق للكويت. فتزايد الجدل حول أهمية مشاركتها في العملية السياسية ومنحها حق الانتخاب، لذلك تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مشاركة المرأة الكويتية في مجلس الأمة الكويتي وما لاقته

من صعوبات من قبل الجماعة السلفية، وحاولت هذه الدراسة ان توضح من خلال مبحثين التعرف على تأسيس مجلس الأمة الكويتي والثاني تتبع تاريخي لمحاولة المرأة وتمكنها من المشاركة في الترشيح للمجلس .

الكلمات المفتاحية: دور المرأة السياسي، مجلس الأمة الكويتي.

المقدمة

المبحث الأول: مجلس الأمة الكويتي

يتألف مجلس الأمة الكويتي من خمسين عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب . ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم ولايزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة [١].

عضوية المجلس :-

يشترط في عضو مجلس الأمة :-

١. ان يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون .

٢. ان تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب .

٣. ان لا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .

٤. ان يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع ويجري التجديد خلال السنتين السابقة لنهاية تلك المدة مع مراعاة حكم المادة ١٠٧.

والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم ، ولا يجوز مد الفصل التشريعي الا لضرورة في حالة الحرب ويكون هذا المد بقانون .

تثبت صفة النيابة للعضو من وقت إعلان انتخابه حتى نهاية مدة المجلس ما لم تزل

عنه تلك الصفة قبل ذلك لأي سبب .

مكتب المجلس :- يتكون المجلس من الرئيس ونائبه وأمين سر والمراقب ويضم اليهم كل من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجرد انتخابهم ويؤلف المجلس اللجان الدائمة الآتية :-

١. لجنة العرائض والشكاوى وعدد أعضائها خمسة .

٢. لجنة الشؤون الداخلية والدفاع وعدد أعضائها خمسة .

٣. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، وعدد أعضائها تسعة .

٤. لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، وعدد أعضائها سبعة .

٥. لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد وعدد أعضائها خمسة .

٦. لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ، وعدد أعضائها خمسة .

٧. لجنة الشؤون الخارجية وعدد أعضائها خمسة .

٨. لجنة المرافق العامة وعدد أعضائها سبعة .

لمجلس الأمة دور انعقادي سنوي لايقل عن ثمانية أشهر ولا يجوز رفض هذا الدور قبل اعتماد الميزانية . ويعقد مجلس الأمة دوره العادي بدعوة من الأمير خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول من كل عام ويدعى مجلس الأمة بمرسوم الاجتماع غير عادي لذا رأى الأمير ضرورة لذلك او بناء طلب أغلبية أعضاء المجلس ، ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي ان ينظر في غير الأمور التي دعي من أجلها الا بموافقة الوزارة [٢].

والجدير بالذكر ان إدراج شرط الالتزام بقواعد الأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية للترشيح والانتخاب للمرأة هو شرطين او عنصرين :-

العنصر الأول : انطوى على تميز عنصري للرجل دون المرأة حيث اشترط بالمرأة دون الرجل التقيد في أحكام الشريعة الإسلامية .

العنصر الثاني : اتخاذ معيار بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية هو معيار واسع غير محدد بقواعد ثابتة مما يصعب معه تحديد ماهية قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي يجعله معيار صوري من الناحية العملية [٣].

المبحث الثاني: قانون تشريـع دخول المرأة الى مجلس الأمة الكويتي[٤]

حرم قانون الانتخاب في دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢ النساء من ممارسة حقوقهن السياسية في مادته الأولى الأمر الذي أثار استياء نسائياً مبكراً ، إذ عقدت بعض المثقفات الكويتيات مؤتمراً نسائياً عام ١٩٧١ طالب بحق المرأة في التصويت ، وخصص مجلس الأمة ثلاث جلسات برلمانية لمناقشته انتهت برفض مشاركة المرأة في الحياة السياسية[٥].

أثار ذلك سلسلة متوالية من ردود الأفعال النسائية المضادة تمثلت في رفع العرائض للقيادة السياسية، والتظاهرات، ومحاولات اقتحام مجلس الأمة بالقوة ، وتقديم مشروعات قوانين عن طريق النواب المؤيدين لمنح المرأة حقوقها السياسية في مجلس الأمة . الا ان تلك المحاولات لاقت معارضة قوية من جانب الإسلاميين المسيطرين على المجلس [٦].

وفي ١١ ديسمبر عام ١٩٧١ تقدم النائب خالد المرزوق خلال الفصل التشريعي الثالث باقتراح بمشروع قانون يمنح المرأة الكويتية حق الانتخاب لكن دون جدوى .

وفي أعقاب جلاء القوات العراقية استأنفت الكويتيات حملة المطالبة بالحقوق السياسية ، إذ تولدت قناعة لدى الناشطات منهن بأن القيادة السياسية سوف تثمن إسهاماتهن في المقاومة وتضحياتهن من أجل التحرير ، وبدا من الواضح لديهن أنه إذا لم يتم اغتنام هذا الظرف الاستثنائي فلربما تأخر الحصول على تلك الحقوق وقد عبرت عن هذا المعنى الناشطة مليحة الفودري بقولها : ((المرأة يجب ان تحصل على حق التصويت اعترافاً بكل تضحياتها ، وهي تعتقد ان هذا أقل ما ينبغي ان يعطى لها فإن لم تحصل عليه فقد يمر وقت طويل قبل ان تتمكن من الحصول عليه))[٧].

وقد جرت عدة محاولات لتعديل ذلك القانون الانتخابي ، ففي ١٦ أيار ١٩٩٢ أصدر أمير الكويت أمراً أميرياً لمجلس الوزراء باتخاذ الخطوات اللازمة بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشح في المجالس النيابية ، وقد تجاوبت

النساء مع هذه الرغبة الأميرية فتواجدت الوفود النسائية للتغيير عن شكرها للأمير جابر الأحمد على مبادرته هذه حيث قال " أشكر الله تعالى ان المرأة أخذت حقوقها في عهدي ..." وأضاف أنه لا يوجد ما يمنع المرأة ذلك وأكد مساندته لحقوق المرأة السياسية ... وأضاف أنا واثق تمام الثقة من قدرة النساء على العمل الجاد اما ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سعد العبدالله فقد أكد بقوله : " ان الوقت قد حان لإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي "[٨]. لذا قام الأمير جابر الأحمد بتكليف الحكومة بوضع آلية جديدة لمناسبة إقرار هذا المرسوم ليعطي المرأة حق الترشيح والانتخاب في المجالس النيابية ، وعلى أثر ذلك صدر مرسوم بقانون (٩) لعام ١٩٩٩ [٩]، بتاريـخ ٢٥ أيار ١٩٩٩ لتعديل المادة الأولى من قانون رقم (٣٥) لعام ١٩٦٢ بشأن انتخابات مجلس الأمة[١٠]. بحيث تقرأ المادة كما يلي " لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين عاماً ميلادياً كاملاً حق الانتخاب ..." والحق المرسوم بقانون بمذكرة تفسيرية أكدت مكانة المرأة الكويتية في بناء المجتمع ونموه ، وأجاز هذا المرسوم للمرأة الكويتية حقها في المشاركة السياسية انتخاباً وترشيحاً الى عضوية مجلس الأمة بدءاً من انتخابات مجلس الأمة العاشرة لعام ٢٠٠٣[١١].

بعد تشكيل مجلس الأمة التاسع لعام ١٩٩٩ ، برزت أصوات النواب الجدد المؤيدين التقليدين للحقوق السياسية للمرأة والذين تعوّل عليهم المرأة في مساندة قضيتها عندما تطرح للمناقشة . هؤلاء النواب أعلنوا رفض المرسوم بقانون السابق الذكر على اعتبار عدم توفر شروط الضرورة منه التي تنص المادة (٧١) لعام ١٩٦٢ ، وكانت النتيجة هذا الموقف أنه عندما طرح المرسوم بقانون أمام مجلس الأمة بتاريـخ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٩٩ ، خسر بأغلبية رافضة له . ولم تنفع موافقة الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، وكانت نتيجة التصويت صدمة للمرأة الكويتية وإحباطاً جديداً أضيف الى الاحباطات السابقة[١٢].

وشهد شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٣ محاولة جديدة من الحكومة لمنح المرأة حق التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية ، الا أن اللجنة النيابية المسؤولة عن مناقشة المشروع وبعد أكثر من خمسة أشهر من تقديمه رفض مشروع القانون [١٣]. فبعد جهد طويل قامت به الحركات النسائية بنشاطات في دولة الكويت ، وبدعم جهات مدافعة عن حقوق المرأة ، والتجمع منذ الصباح الباكر أمام مجلس الأمة الكويتي ، وقبل البدء بالجلسات

العلنية وتحت شعار (آن الآوان لحقوق المرأة السياسية وحقوقنا الدستورية ومطالبنا الشرعية ، قابلتها لافتات مناهضة " لا لحقوق المرأة ، وحقوق المرأة في بيتها " من قبل الجهات الموالية للتيار الاسلامي السلفي[١٤]. لهذا أصدرت الحكومة الكويتية بعض الإصلاحات السياسية والديمقراطية بإصدار مشروع تعديل قانون الانتخابات لكي يسمح للمرأة الكويتية ولأول مرة في تاريخ البلاد بممارسة حقوقها في الانتخابات والترشح لمجلس الأمة في إطار توسيع المشاركة السياسية والشعبية في العملية الديمقراطية ، ثم وافقت الحكومة على إشهار ((الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان)) في آب / أغسطس ٢٠٠٤ برئاسة جاسم القطامي الذي أكد ضرورة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في البلاد[١٥].

لكن هناك جماعة تحمل شعار السلف تعترض على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي ، وتعتبرها قضية ولاية عامة ولا يجوز للنساء ممارستها . ولكن الحقيقة ان موقف عدد هؤلاء يعكس حالة اجتماعية أكثر مما هي حالة شرعية . فهم ينتمون الى مناطق انتخابية معظمها قبلية ومحافظة تجاه قضايا المرأة ، وحتى في القضايا الأقل إثارة للجدل مثل قضية حقوق المرأة السياسية [١٦].

لهذا عملت المرأة على تأسيس الاتحاد النسائي الكويتي الذي أولى اهتماماً للدور السياسي للمرأة الكويتية من خلال النشاط المكثف الذي قامت به بعض الجمعيات النسائية في تدريب المرأة الكويتية على سبيل إدارة العملية الانتخابية ، وبناء حملة انتخابية ناجحة وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تشجع النساء على الذهاب الى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهن [١٧].

وفي ١٦ مايو ٢٠٠٥ أقر مجلس الأمة الكويتي بعد جلسة ماراثونية منح المرأة كامل حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب وبأغلبية تمثلت في تأيد (٣٥) عضواً مقابل رفض (٢٣) عضواً ، ليصبح الباب مفتوحاً أمام نساء الكويت لممارسة كامل حقوقهن السياسية في البلاد [١٨].

وإذا كانت الحكومة قد نجحت في انتزاع موافقة مجلس الأمة على التعديلات المقترحة فقد أخفقت في ان تمرر مقترحاً آخر يقضي بتنظيم الانتخابات البلدية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ بحيث يتسنى لها تسجيل النساء في قوائم الكشوف الانتخابية [١٩].

وبذلك لم تستطع النساء المشاركة في الانتخابات البلدية التي أجريت في موعدها المقرر في الثاني من حزيران / يونيو ٢٠٠٥ رغم حصولها على حق الترشيح والانتخابات وهو ما استطاعت الحكومة التخفيف من آثاره السلبية عندما أقدمت على تعيين سيدتين ضمن الأعضاء الستة المعينين بالمجلس البالغ عدد أعضاءه ستة عشر عضواً [٢٠].

وفي الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء الشيخ (**صباح الأحمد**) بتعيين (**معصومة المبارك**) وزيرة للتخطيط ووزيرة لدولة لشؤون التنمية الإدارية ، والوزيرة الأولى في الكويت شيعية ليبرالية تحمل شهادة من جامعة دنفر وهي من الناشطات في الدعوة لحقوق المرأة . احتج النواب القبليين والإسلاميين على قرار الحكومة ووصفوه بأنه غير دستوري . لكن تعيين المبارك كان يخدم الحكومة الكويتية بصورة جيدة فهو يتعامل مع تطلعات المرأة الكويتية ويرضي الشيعة أيضاً الذين ينتقدون نقص تمثيلهم في الحكومة [٢١].

وفي أبريل ٢٠٠٦ مارست المرأة الكويتية للمرة الأولى حقها السياسي ترشحاً وانتخاباً عندما أعلنت المهندسة (**حنان بو شهري**) ترشيحها في الانتخابات التكميلية لعضوية المجلس البلدي عن دائرة سلوى الانتخابية [٢٢].

وبدا التطبيق الفعلي في انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٦ وعلى الرغم من ان أي مرشحه لم تفز بالانتخابات الكويتية الا أن مشاركة المرأة فيها لأول مرة اعتبر نصراً بكل المقاييس [٢٣]، وبلغت مشاركة المرأة في انتخابات التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠٦ نحو ٣٥% وهي نسبة جيدة في أول تجربة للمشاركة النسائية في الانتخابات[٢٤]

وكان العدد الإجمالي للمرشحات في الانتخابات (٢٧) مرشحة وحصد بعضهن عدداً كبيراً من الأصوات ليتفوقن على بعض منافسيهن من الذكور .

وفي عام ٢٠٠٨ تقدمت (٢٧) امرأة بطلب الترشح رسمياً لانتخابات المجلس ورغم عدم تمكنهن من الفوز لكن الممارسة الفعلية اكسبتهن مزيداً من الخبرة التي تؤهلهن للفوز . في مجلس ٢٠٠٩ ، ففي ذلك المجلس استطاعت المرأة الكويتية ان تحقق نصراً في الانتخابات فاق جميع التوقعات بفوز أربع مرشحات بمقاعد مجلس الأمة هن الدكتورة معصومة

المبارك عن الدائرة الانتخابية الأولى والدكتورة سلوى الجسار عن الدائرة الانتخابية الثانية والدكتورة أسيل العوضي عن الدائرة الانتخابية الثالثة وزميلتها في الدائرة ذاتها الدكتورة لولا دشتي[٢٥].

الخاتمة :-

افتقدت المرأة الكويتية حقها في المشاركة السياسية ربما لحداثة التجربة ولتدني مستوى الوعي وغياب إدراك المرأة الكويتية لدورها في الحياة السياسية آنذاك .

وعندما بدأت مستويات الوعي ترتفع لدى المرأة الكويتية بذلت جهوداً بحملات تعديل قانون الانتخابات تمثلت في شكاوى رفعت لمجلس الأمة ومسيرات ومطالبات لكنها جوبهت برفض الحركات الإسلامية بأنها مخالفة للشريعة الإسلامية ، لكن المرأة الكويتية بادرت في القيام بالندوات والمؤتمرات . انبثق عنها موافقة مجلس الأمة الكويتي على مشاركة المرأة الكويتية في العملية الانتخابية ولتكون عضو فعال في مجلس الأمة الكويتي .

Footnotes and sources

- Taiba Khalaf, The Historical Development of Legislative Councils in Kuwait 1921-1976, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Basra, 1986, p. 90.
- Kuwaiti National Assembly https://www.aljazeera. net
- A project to enhance the role of women and their legal empowerment women-right-humanity-an-nationality
- The Kuwaiti National Assembly: It is the legislative authority in Kuwait and consists of 50 members elected by the people. The Kuwaiti Constitution requires that the number of ministries not exceed one third of the representatives wiki, https://ar Wikipedia .org
- Fatima Hafez, Empowering Gulf Women, Controversy of Inside and Outside, Emirates Center for Strategic Studies and Research, United Arab Emirates, 2008, p. 22.
- Amani Saleh, The Status of Women in the Islamic World, Al Hadara Center for Political Studies, Cairo, 2000, p. 233.

- Fatima Hafez, previous source, p. 22.
- Masouma Al-Mubarak, The Role of Women in a Democratic Society, Experiences, Practices, and Obstacles of Women's Roles in a Democratic Society, within the book Democracy and Education in the Arab World, Proceedings of the Third Scientific Conference of the Department of Fundamentals of Education at the College of Education, Kuwait University, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001, p. 539.
- Same source, p. 540.
- Taghreed Khashan Faleh Muhammad Al-Kurji, Internal Political Developments in Kuwait 1990-2006, unpublished master's thesis, University of Basra, College of Arts, 2019, p. 165.
- Same source, p. 166.
- Masooma Al-Mubarak, previous source, p. 540.
- Muhammad Mubarak Hussein Al-Ajmi, Political reform in Kuwait and its impact on change 1991-2010, unpublished master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, p. 114.
- Hussein Ali Hassan Al-Sabbagha, The Parliamentary System in the State of Kuwait, Reality and Future, unpublished master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, 2012, p. 97.
- Mufid Al-Zaidi, The Democratic Experience in Kuwait between Faltering and Continuing, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 39, Issue 447, p. 67.
- Hussein Ali Al-Sabbagha, The Parliamentary System in the State of Kuwait, Reality and Future, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 37, Issue 424, 2014, p. 43.
- Muhammad Salem Al Mazrouei, The Political Role of Women in the GCC States - Reality and Challenges, Gulf Research Center, United Arab Emirates, 2009, p. 73.
- Sky News Arabia, Kuwaiti women and the battle for the green seat.
- Fatima Hafez, previous source, p. 27.
- Same source.
- Andrei Capiz Meshki, Elections and Parliamentary Activity in the Gulf Cooperation Council Countries, Gulf Research Center, United

Arab Emirates, 2007, p. 110.
- Kuna.net.kw
- Al-Anbaa alanba.com.kw
- Same source.
- International Women's Day. An imprint of success for Kuwaiti women in various fields.
- articles, https://www.aljarida.com